الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الأولى 2016– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 4

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 26 محرم والخميس 9 صفر 1438
الموافق 27 أكتوبر و10 نوفمبر 2016

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 12 ربيع الأول 1438
الموافق 11 ديسمبر 2016

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية السادسة ..... ص 03

- **أسئلة شفوية.**

2) محضر الجلسة العلنية السابعة ..... ص 17

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الخميس 26 محرم 1438
الموافق 27 أكتوبر 2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع عدد من الأسئلة، تقدم بها عدد من الزملاء في المجلس وسماع ردود السيدة والسادة مسؤولي القطاعات المعنية عليها.

دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد محمود قيساري، ليطرح سؤاله الشفوي، الموجه إلى السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام القانون العضوي رقم 99ـ02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة ـ سيدي الوزير الأول ـ بالسؤال التالي نصه:

في إطار تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، في تنويع مصادر الدخل القومي وكذا ألوان الموارد الاقتصادية، كان من الضروري بمكان وبحكم الموقع الجيوستراتيجي الذي تملكه ولاية الأغواط، طالبت هاته الأخيرة إدراجها في قائمة الولايات التي حظيت بعنايتكم وكرمكم بقبولها في الولايات الفائزة بمناطق صناعية جديدة، حيث إن هاته الأخيرة قد قدمت الملف كاملا في هذا الصدد، إلا أننا فوجئنا بعدم دراسة ملف ولايتنا من الأساس.

جناب الوزير الفاضل، إن من شأن منح أغواط الجنوب، منطقة صناعية من حجم 600 هكتار، كما هو مدرج في الملف السالف الذكر، من شأنه خلق فرص: عمل، تنافس، ثراء، وبالتالي استقرار اجتماعي، فاقتناع تام بحكامتكم الرشيدة.

دولة الرئيس، الوزير الأول الفاضل، كلنا ثقة بكم، هاته الثقة القوية، المتجددة والمستمدة من المكانة التي حباكم بها السيد الرئيس؛ وحبنا وتقديرنا له.

ـ نسألكم ما هي الدوافع والأسباب التي أخرت دراسة ملف ولايتنا؟ وهل هي مبرمجة في المجلس الحكومي المقبل؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ أحيل الكلمة الآن للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، لترد على السؤال نيابة عن السيد الوزير الأول، تفضلي.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة الموقر، بطرح سؤال شفوي حول الأسباب التي حالت دون إدراج ملف ولاية الأغواط ضمن قائمة الولايات المستفيدة من إنشاء مناطق صناعية، ونيابة عن السيد الوزير الأول، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد الآتية:

في إطار دعم جهود الدولة الطامحة لترقية الاستثمار المنتج، يعد مشروع إنجاز 49 حظيرة صناعية جديدة على مساحة عقارية إجمالية، تقدر بحوالي 11622 هكتارا، موزعة على 39 ولاية أحد المشاريع العمومية التي شرعت السلطات العمومية في تنفيذها.

إن إنجاز هذه الحظائر الصناعية والتي رصدت لها الدولة غلافا ماليا معتبرا، قصد الرفع من نسبة العرض العقاري، يهدف إلى إعطاء ديناميكية تنموية جديدة وتأمين تنمية اقتصادية محلية وجهوية متوازنة، لاسيما من خلال دعم المشاريع الاستثمارية الحيوية القادرة على خلق الثروة ومناصب العمل، علما أن التموقع الجغرافي لـ 49 حظيرة صناعية جاء على ضوء معايير موضوعية نذكر منها:

- المحاور التوجيهية أو الأساسية الواردة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- حاجات التنمية المحلية المعبر عنها من قبل الجماعات المحلية.
- البنى التحتية القاعدية من باب الاستشراف.
- ربحية هذه البنى القاعدية وتوجيه التنمية نحو الأقاليم سواء على مستوى الهضاب العليا أو الجنوب.

ويجدر التذكير أن نسبة تنفيذ هذا البرنامج بلغت حدا معتبرا، انعكس أساسا في الانتهاء من الدراسات الأولية المرتبطة بدراسة آثار هذا المشروع على البيئة من جهة، والدراسات الجيوتقنية من جهة أخرى، فضلا عن الدراسات الأولية للتهيئة، بما في ذلك صفقات الاستشارة الفنية المرتبطة بالدراسات ومتابعة أشغال التهيئة في أغلب الحظائر.

في حين أن رخص التجزئة قد تم إصدارها لفائدة كل الحظائر الصناعية، كما تجدر الإشارة إلى أن أشغال الإنجاز لعدد معتبر من هذه الحظائر قد تم الانطلاق فيها.

في نفس السياق، ولغرض توسيع العرض العقاري، نشير إلى وجود مشاريع لإنجاز حظائر صناعية أخرى في طور الدراسة، على غرار المشروع المقترح لفائدة ولاية الأغواط، علما أن هذه الولاية تتوفر أصلا على قدرات عقارية صناعية، ستكون محل فحص وتدقيق في الجلسات المنعقدة مستقبلا من طرف المجلس الوطني للاستثمارات للبت فيها.

تلكم هي عناصر الإجابة التي ارتأيت إفادتكم بها، شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد محمود قيساري هل يريد التعقيب على رد السيدة الوزيرة، الكلمة لك.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

بادئ ذي بدء، أشكر معالي الوزيرة على الرد المستفيض، نعتبره موافقة وإشارة إلى أن الدراسة قد انطلقت لأجل استفادة الولاية من منطقة صناعية.

نشكرها مجددا ونشكر من خلالها السيد رئيس الحكومة وكذا فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ أظن أن الاقتناع حصل، ننتقل الآن إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الشبيبة والرياضة والسؤال للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل.

السيد مصطفى جغدالي: السلام عليكم.
سيدي الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال التالي نصه:

سيدي الوزير، ولاية المسيلة استفادت، من مشاريع نوعية ومهمة في مجال الهياكل الرياضية منها:

ـ تكملة إنجاز الملعب الأولمبي بمقر الولاية وأخص بالذكر المدرجات والإنارة الليلية واللوحات الإلكترونية،
ـ المسبح الأولمبي،
ـ الثانوية الرياضية،
ـ الملعب الجديد بمدينة بوسعادة.

للأسف الشديد كلها جمدت، فما موقف وزارتكم؟

شكرا سيدي الوزير، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة والسادة، الزملاء، أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني السيدات والسادة الحضور، أن أتقدم بشكري للسيد جغدالي مصطفى، عضو مجلس الأمة، كما يطيب لي أن أرد على سؤاله المتعلق بتجنيد المنشآت الرياضية المبرمج إنجازها في ولاية المسيلة، وخاصة منها المسبح الأولمبي، الثانوية الرياضية والملعب الجديد بمدينة بوسعادة.

أولا، فيما يخص تكملة إنجاز الملعب المتعدد الرياضات بالمسيلة، تم اتخاذ الإجراءات الإدارية الخاصة بالإعلان عن المناقصة ومنح المشروع، قدمت مشاريع الصفقات خلال شهر جوان 2015، وبعد رفع التحفظات المدرجة، تم تأشير الصفقات الخاصة بحصص إنجاز المدرجات على مستوى اللجنة الولائية للصفقات العمومية بتاريخ 09 سبتمبر 2015 والتي لم يتم الالتزام بها على مستوى الرقابة المالية بسبب قرار تجميد هذا المشروع.

ثانيا، المسبح الأولمبي: سجل المشروع سنة 2013، ثم تم تأشير الصفقة الخاصة بالدراسة في 02 جويلية 2015 بمعنى سنتين؛ وإيداعها لدى مصالح الرقابة المالية ولم يتم الالتزام بها على مستوى الرقابة المالية بسبب التجميد.

ثالثا، الثانوية الرياضية: العملية توجد ضمن مدونة العمليات الخاصة بمديرية التجهيزات العمومية وتم تسجيلها على شطرين: دراسة ومتابعة الثانوية الرياضية بشلال ضمن برنامج 2013 والشطر الثاني إنجاز وتجهيز ثانوية رياضية بالمسيلة وتم تبليغ العملية في بادئ الأمر لدى مصالح التجهيزات العمومية، بعدها تم تحويلها إلى مصالح مديرية الشباب والرياضة ومن ثمّ إعادتها إلى مصالح التجهيزات العمومية مرة أخرى بقرار من السيد الوالي، وهذا من أجل تسوية الاختلاف الموجود بين العمليتين في موقع المشروع على مستوى مصالح وزارة المالية، مما تسبب في تأخر انطلاق المشروع.

وفي الأخير، تم تجميد العملية خلال سنة 2015.

رابعا، الملعب الجديد ببوسعادة: هذا الملعب يتسع لـ 15000 مقعد، سجلت هذه العملية في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2013 وقد تم اختيار مكتب الدراسات بتاريخ 06 جويلية، 2015، وتم الطعن في هذا الاختيار وتم رفض هذا الطعن خلال دراسته، من خلال لجنة الصفقات للولاية بتاريخ 2 سبتمبر 2015 ولم يتمكن صاحب المشروع من التأشير على الصفقة بسبب تجميد العملية.

للإشارة، فإن البرامج المجمدة تبقى مسجلة في القطاع وليست ملغاة وذلك في انتظار تحسن الظروف المالية لبلادنا.

كما لا يفوتني أن ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف

السلطات العمومية، لارتقاء وتطوير ولايات الجنوب، شأنها في ذلك شأن باقي الولايات.

البطاقة الفنية والتقنية للولاية: المنشآت المنجزة: بيت واحد (1) للشباب، مركز للترفيه العلمي 5 ، (CLS) مركبات رياضية جوارية، دار للشباب، مسبح بـ 25 مترا ببوسعادة ـ قاعة متخصصة للرياضات، قاعتان متعددتا النشاطات، 58 ملعبا رياضيا جواريا.

أما المنشآت في طور الإنجاز: فهي بيت للشباب، 5 مركبات رياضية جوارية، 5 دور للشباب، 6 مسابح بـ 25 مترا ببوسعادة، 4 قاعات متخصصة للرياضات، قاعة متعددة النشاطات، 58 ملعبا رياضيا جواريا.

ترميم وتجهيز المنشآت: تغطية بالعشب الاصطناعي للملعبين أولاد دراج والمسيلة، ترميم ملعب أولاد عدي، تجهيز 5 منشآت للشباب، منها واحدة في بوسعادة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد مصطفى جغدالي: نشكر السيد الوزير المحترم على هذه الصراحة؛ ولكن أعلمكم أن هناك نقاطا لم تدرج في السؤال وهي القاعة المتعددة الرياضات بـ 500 مقعد ببوسعادة ومسيلة.

وللعلم، فإن ولاية المسيلة فيها كلية للرياضة في الجامعة ويتخرج منها إطارات كبيرة جدا، ومديرية الشباب والرياضة وبعض القطاعات الأخرى تسيّر بالنيابة.

نطلب من السيد الوزير، ترسيم هذه الإطارات التي تسيّر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ فيما يخص الإطارات التي تسيّر بالنيابة، فإن الملف متكفل به وإن شاء الله في الأيام المقبلة سيحل المشكل نهائيا.

ليس فقط ولاية المسيلة المعنية بهذا المشكل ولكن هناك عدة ولايات ولهذا نحن في وزارة الشباب والرياضة نعمل على تسوية هذا الملف إن شاء الله في الشهر القادم إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الشباب والرياضة والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي وسؤاله الشفوي الخاص بالقطاع.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الأخت، معالي وزيرة العلاقات مع البرلمان،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفهيا التالي نصه:

تعاني الرياضة بالجنوب الجزائري تدهورا كبيرا، بالمقارنة مع الولايات الأخرى.

ـ ألا ترون أن هناك ضرورة ملحة ليستفيد شبابنا بتلك الولايات برعايتكم الخاصة، لكي ينهض هذا القطاع، الذي بقي بعيدا عن المستوى الوطني في كل الرياضات دون استثناء؟

ـ ألا ترون أن هناك تقصيرا كبيرا في هذا المجال؟

ـ ما هي الإجراءات الواجب القيام بها لتطوير هذا القطاع الهام بتلك الولايات؟

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

يشرفني، سيداتي، سادتي الحضور، أن أتقدم بالشكر للسيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، كما يسعدني أن أرد على سؤاله المتعلق بتدهور الرياضة في

الجنوب الجزائري.

أعلمكم، سيدي عضو مجلس الأمة، أن حجم المنشآت في قطاع الشباب والرياضة في ولاية الجنوب عرف تسجيل 2200 مشروع ما بين الفترة 2000 و2014، خماسية فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، تتوزع إلى عدة منشآت أهمها:

- 51 بيتا للشباب.
- 45 حوضا للسباحة.
- 9 مراكز للترفيه العلمي.
- 131 مركبا رياضيا جواريا.
- مدرسة للمواهب الشابة في بسكرة.
- 111 عملية تعشيب اصطناعي للملاعب.
- 125 عملية تجهيز لمؤسسات شبانية ورياضية.
- 75 دار شباب.
- 86 مسبحا مغطى.
- 6 مضامير اصطناعية.
- 71 قاعة متعددة الرياضات.
- 67 قاعة متعددة الخدمات.
- 4 ملاعب لألعاب القوى.
- 15 ملعبا لكرة القدم.
- 769 ملعبا جواريا رياضيا.
- 6 وحدات للعلاج والاسترخاء للرياضيين ببشار، تمنراست، غرداية، بسكرة، تقرت وإليزي.

كل هذه المنجزات السالفة الذكر سمحت بانتهاء أكثر من 80 ٪ من البرنامج، 14 ٪ منه في طور الإنجاز و6 ٪ لم تنطلق الأشغال فيها بعد. ويجدر الذكر أن نسبة المشاريع المسجلة عبر ولايات الجنوب الكبير تفوق 30 ٪ من النسبة الوطنية.

فيما يخص الموارد البشرية، استفادت ولاية الجنوب من سنة 2010 إلى غاية 2014، من 1965 منصبا ماليا خاصا بالمناصب الدائمة و1277 منصبا ماليا خاصا بالمناصب التعاقدية.

أما فيما يخص التأطير البيداغوجي، لاسيما بعد استلام المنشآت والهياكل المنجزة خلال السنوات القليلة الماضية، في إطار برنامج الاستثمارات الضخمة للحكومة لفائدة القطاع، وقصد الامتصاص التدريجي للعجز الملاحظ في مجال المؤطرين البيداغوجيين، تم تخصيص 478 مقعدا بيداغوجيا، بعنوان سنة 2015 ـ 2016، لفائدة الولايات الجنوبية. وهذه المعطيات ما هي إلا دلالة على الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات العمومية لولايات الجنوب، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، من أجل تطوير الرياضة والاستثمار الرياضي للاستجابة المثلى لانشغالات واحتياجات الشباب في جنوبنا الكبير.

أود في الأخير أن أنوه بالمجهودات التي تقوم بها الدولة في اتجاه تنمية ساكنة ولايات الجنوب من أجل تطويرها، خاصة فئة الشباب وهذا لممارسة كل الأنشطة الرياضية والشبانية في ظروف حسنة بامتياز وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد الكريم قريشي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس.

بعد تقديم واجب الشكر لمعالي الوزير على هاته الإجابة وإظهار ما تبذله الدولة الجزائرية في كل مناطق الوطن، من خلال برنامج فخامة رئيس الجمهورية، لإنشاء المرافق الضرورية في كل القطاعات، ولاسيما قطاع الشباب والرياضة.

كل هاته الأشياء، طبعا، نحن نثمنها ونشكر فخامة رئيس الجمهورية الذي فكر في كل مناطق الوطن، حتى نقضي على ما يسمى الاختلاف بين الجهات.

معالي الوزير، يجب النظر إلى الرياضة كتنمية، فعندما تكون الرياضة ناشطة في مكان ما، فهناك تنمية من خلال المرافق التي تعمل على هذا الأساس.

لكن المؤسف، معالي الوزير، أن كل هذه الأجهزة وهذه البنايات وهذه الملاعب لم تمكن هاته الولايات من أن تصل إلى مستوى الولايات الوطنية؛ وبالتالي ألا ترون ـ معالي الوزير ـ أن نظام المنافسة المطبق في الجزائر الآن عقيم ولا يمكن للفرق الصغيرة والبعيدة الطموح وبلوغ المستوى الوطني الأول والمحترف؟

علاوة على التقسيم الموجود حاليا في الجزائر شرق وسط وغرب، ألا يمكن أن نفكر في قسم آخر للجنوب، حتى نمكن في كل سنة من السنوات أن يكون فريقا من الجنوب ضمن الفرق الوطنية؟

أليس من واجب الشركات الوطنية العاملة بالجنوب ـ معالي الوزير ـ المساهمة في ترقية الرياضة بتلك المناطق حتى نفعلها؟

نرى ـ معالي الوزير ـ أن مجلس إدارة شركة من الشركات يجتمع في حاسي مسعود لحل مشكلة في ولاية أخرى؛ في منطقة أخرى وبالتالي كنا نتمنى أن هاته الشركات عندما تجتمع فلحل مشاكل كل الرياضة، وخاصة الرياضة في الجنوب.

نظرا للمسافات البعيدة، ألا ترون أنه بالإمكان المساهمة في تنقل الفرق الرياضية، بالنظر للمسافات الطويلة بين الشمال والجنوب، هناك ـ معالي الوزير ـ فريق المعوقات للنساء في ولاية من ولايات الجنوب، في ولاية ورقلة، قد فاز بعدة كؤوس وطنية، لكن لم ير أي اهتمام من قبل هاته الشركات، بالرغم أن هاته الشركات تقول إنه لابد من الاهتمام فقط بالفرق الوطنية المحترفة؟

هناك مركز آخر من مراكز تحضير المنتخبات الوطنية هو كذلك لم ير النور لحد الآن؛ وبالتالي ـ معالي الوزير ـ فعندما نطرح هاته القضايا، فلأن هناك خللا معينا في تنظيم المنافسات.

يا حبذا لو يعاد النظر في تنظيم المنافسات، حتى نمكن جهات الوطن كلها أن تكون ضمن فرق النخبة، ولا بأس أن نعطي مثلا فقط، هناك دول مجاورة لنا، كل الفرق الوطنية الموجودة على مستوى البلاد موجودة بالنسبة للفرق الوطنية، كجارتنا تونس، فهناك فرق من كل الجهات موجودة في فرق النخبة.

نتمنى أن يؤخذ هذا ا الاقتراح ـ معالي الوزير ـ بعين الاعتبار، حتى نمكن شبابنا من أن يكونوا متنافسين فيما بينهم في هاته المناطق.

أشكركم وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في قطاعكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة لك السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ فقط بالنسبة للنقطة الأخيرة فيما يخص نظام المنافسات كان لي لقاء مع السيد الوالي السابق لورقلة وقدم اقتراحا، حتى يكون هناك تغيير في نظام المنافسات وهذا الاقتراح مسجل عندنا وإن شاء الله يكون هناك حل من طرف كل الجهات المعنية، خاصة الاتحادية الجزائرية لكرة القدم والرابطة الوطنية، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير الشباب والرياضة السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير،

قامت الدولة الجزائرية بإنجاز عدة هياكل شبانية ورياضية في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، كما استفادت مناطق أقصى الجنوب من هذه الهياكل، إلا أن سوء تسيير هذه الهياكل على المستوى المحلي، يحول دون استفادة الشباب والمواطنين من الخدمات المقدمة.

السؤال المطروح:

ـ لماذا لم يتم فتح مسبح بلدية عين أمناس الذي انطلق منذ سنة 2007 ولم يستلم بعد؟

ـ هل هناك برنامج مسطر واضح في فصل الصيف، من أجل التكفل بالشباب في هذه الولايات؟

ـ هل هناك ميزانية خاصة من أجل ترميم هذه المنشآت؟

تقبلوا أسمى عبارات التقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا مرة أخرى للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم.

يشرفني، سيداتي، سادتي الحضور، أن أتقدم بتشكراتي

للسيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، الذي أولى اهتماما بقطاع الشباب والرياضة، كما يسعدني أن أرد على سؤاله، المتعلق بوضعية المنشآت الشبانية والرياضية لمناطق أقصى الجنوب، خاصة فيما يتعلق بمسبح بلدية عين أمناس، ولاية إليزي.

تم تسجيل هذه العملية في سنة 2007 وتم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 2008، بعد اجتياز مرحلة الدراسات واستكمال جميع الإجراءات الخاصة باختيار المقاول.

في بداية الأشغال ظهرت عدة مشاكل تقنية ناتجة عن النوعية السيئة للأرضية، مما أدى إلى الاستنجاد بمخبر مختص لإجراء التحاليل اللازمة بهيئة المراقبة التقنية (CTC) وهذا ما أدى إلى تأخير بدء الأشغال الفعلي إلى غاية سنة 2009.

تم الانتهاء من الأشغال الخاصة بالمنشآت سنة 2014، غير أنه لم يستطع المسيرون وضعها حيز الخدمة، نظرا للوقت الكبير الذي استغرقته عملية الربط بشبكات الماء، الكهرباء والغاز، خاصة الماء، حيث تم الربط بشبكة المياه في السداسي الأول لسنة 2015، ثم الربط بشبكة الغاز حتى جوان 2016، ليتم الشروع في عملية التجارب التقنية واختيار المستخدمين المؤهلين لتسيير مثل هذه المنشآت؛ وهي حاليا جاهزة للاستعمال.

فيما يخص سؤالكم المتعلق ببرنامج فصل الصيف والتكفل بشباب ولايات الجنوب، أعلمكم ـ سيدي ـ أنه في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي أولى الاهتمام البالغ والعناية الخاصة للتكفل بانشغالات وقضايا الشباب في شتى المجالات عن طريق المخططات والبرامج التنموية الضخمة، قامت الحكومة بتدشين هذا البرنامج، عن طريق ترقية وتعميم التسلية والترفيه وتطوير النشاطات الرياضية والشبانية، الموجهة للأطفال والشباب والعائلات، عبر كامل ولايات الوطن، وبصفة خاصة ولايات الجنوب الكبير.

حيث خصصت وزارة الشباب والرياضة لصائفة 2016 حصصا معتبرة لفائدة الأطفال والشباب في مراكز العطل والترفيه، أين استفادت ولايات الجنوب بحصة 22 ألف طفل، تتراوح أعمارهم من 6 إلى 13 سنة، من العدد الإجمالي للبرنامج الوطني العام، المقدر بـ 35 ألف، إذن، 22 ألف على 35 ألف، قضوا عطلة صيفية بمراكز العطل والترفيه.

كما تكفلت وزارة الشباب والرياضة بنقل الأطفال ذهابا وإيابا، عن طريق الجو والبر، وتخصيص حقيبة مجهزة بكل الوسائل الضرورية لكل طفل، بالإضافة إلى تخصيص برنامج تربوي وسياحي وترفيهي لهم، أشرف عليه طاقم بيداغوجي وطبي ونفساني مؤهل، كما سخرت وزارة الشباب والرياضة كافة الإمكانيات المادية والبشرية، من أجل ضمان راحة هؤلاء الأطفال.

أما فيما يخص برنامج حركة تنقل الشباب، فقد استفادت ولايات الجنوب من الحصة الكبرى، حيث تم تخصيص حصة 12 ألف شاب، تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 سنة بالإقامة في بيوت الشباب المتواجدة عبر 14 ولاية ساحلية، وتعمل وزارة الشباب والرياضة جاهدة من أجل مضاعفة هذه الأعداد خلال السنوات القادمة إن شاء الله، استجابة للطلبات المتزايدة على هذا النوع من النشاط وهذا ضمن الإمكانيات المالية المتاحة للقطاع.

أما فيما يخص مرافق التسلية والترفيه، أحيط سيادتكم علما أن وزارة الشبيبة والرياضة قد أخذت هذا الانشغال بعين الاعتبار بغرض تعميم الترفيه والتسلية، بحيث تم تنظيم قرى التسلية والترفيه خلال سنة 2015 في كل من ولاية الجزائر، قسنطينة، ورقلة، الوادي، بشار ووهران. ونظرا للأثر الإيجابي الكبير الذي عرفته هذه النشاطات في أوساط الأطفال والعائلات، فقد تم اقتناء خلال هذه السنة 2016، تجهيزات جد هامة من ألعاب ترفيهية، روضة عملاقة للأطفال تحتوي على كل التجهيزات الترفيهية والتربوية وكذا المسابح في الهواء الطلق وسينما 9 أبعاد وتم إعداد برنامج وزاري لتنقل هذه القرية عبر كل ولايات الجنوب وهذا بفضل الشريك موبيليس.

وحرصا منا على تعميم الترفيه والتسلية، ليشمل كامل أطفال ولايات الجنوب، فقد برمجت وزارة الشباب والرياضة، بالتعاون مع هذا الشريك الاقتصادي، موبيليس، إهداء كل سنة قرية للتسلية والترفيه لكل ولاية من ولايات الجنوب وستتزامن هذه العملية مع برنامج التنقلات وتوافد شباب السياحة الشبانية من شمال البلاد نحو الجنوب الكبير، تجسيدا لاستراتيجية القطاع تحت عنوان لم الشمل.

كما لا يفوتني إبلاغكم أننا أدرجنا زيارة ميدانية لولايات الجنوب وكذا للولايات المنتدبة، ضمن برنامج الزيارات

التفقدية التي عزمنا القيام بها مستقبلا، وهذا قبل نهاية السنة الجارية إن شاء الله.

وللإشارة، فإن وزارة الشباب والرياضة أولت وسوف تولي أهمية بالغة لمثل هذه النشاطات الترفيهية، للسماح لأكبر عدد ممكن من الأطفال وشباب الوطن الواحد الاستفادة من البرامج الرياضية والترفيهية لتلبية رغباتهم المتزايدة في هذا المجال، تجسيدا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

أما فيما يخص سؤالكم حول ميزانية ترميم المنشآت، نعلمكم أنه بالنسبة لإعادة تهيئة المنشآت وتجهيزها على مستوى ولاية الجنوب، سجلت وزارة الشباب والرياضة حوالي 503 مشروع إعادة التهيئة من سنة 2000 إلى سنة 2014 وبميزانية تقدر بـ 12 مليار دينار جزائري.

وفي الأخير، أجدد لكم التزام السلطات العمومية، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، على المضي قدما لتطوير جميع القطاعات، بما فيها قطاعنا، وفي كل الولايات وأخص بالذكر ولايات الجنوب الكبير وشكرا على إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عباس بوعمامة هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذا الرد، ولكن نحن لا ننكر المجهودات التي تبذلها أنت في القطاع، من أجل التطوير والوقوف على المشاريع والزيارات الميدانية للولايات؛ ولكن الشيئ الذي نتأسف عليه هو مسبح عين أمناس، فهذه القضية أي ربط المياه والكهرباء، أقول لك صراحة هذه اللغة سمعتها منذ سنة 2014، لأنني في كل مرة أؤجل هذا السؤال وأقول لعل هذا المشكل يحل! صراحة هذا ليس مبررا أن الدولة تنفق أموالا للمسبح ليستفيد منها المواطنون وبعد ذلك نجد أن الحجة هي عدم ربط المياه وغيرها!

أقول لك بكل صراحة ـ معالي الوزير ـ لا يوجد من يتابع!

سأذهب معك لأبعد من ذلك، لأن المدير الولائي لولاية إليزي يقيم في الولاية لمدة سنة، يبقى في الولاية شهرا من خلال الأمر بمهمة ثم يقدم شهادة طبية!

أقول لك بكل صراحة، إطار دولة يتصرف هكذا، ليس مريضا ويدفع عطلة مرضية؟! أقول لك بكل صراحة هذا ليس بمستوى! ونحن لسنا مستعدين لكي يهمل أبناؤنا، والمجهودات التي تبذلها الدولة وبرنامج رئيس الجمهورية فيه تسجيل لمشاريع والهياكل موجودة ولكن لابد من مسؤول يتكفل بها، هذا من جهة، بالنسبة لمسبح عين أمناس.

بالنسبة لقضية التكوين فيما يخص هذه المنشآت والهياكل الشبانية والرياضية، أقول لك بكل صراحة، الدولة تبني ولا تتكفل بذلك ولا يوجد الإطارات التي تؤطر، لأنه لا يوجد أي برنامج اليوم لهؤلاء الشباب، فلا يستفيدون من هذه الهياكل وهذه المنشآت، أقول لك بكل صراحة، إذا كانت الدولة تبني هياكل وتتركها تتدهور بهذه الطريقة، أرى أنه من الأفضل استغلالها في مشاريع أخرى إذا أمكن.

بالنسبة لقضية مسبح عين أمناس نتمنى أن تبعث لجنة تحقيق، لأن هناك أمورا ممكن أن نكتشفها في أرض الواقع، أمور في هذا المسبح جعلته متوقفا ولم ينطلق بعد. أنت ردك كان واضحا ولكن هناك بعض المعلومات هي غير واضحة.

نحن لا ننكر المجهودات التي تبذلها أنت، ولكن نتمنى أن تتجسد على أرض الواقع ويتم التكفل بهذه المنشآت في هذه الولايات وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: سيدي الرئيس، انشغال السيد المحترم أخذ بعين الاعتبار، فيما يخص تأطير المنشآت الرياضية وفيما يخص أيضا حالة المدير الولائي في ولاية إليزي، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الطاقة؛ وأنتهز الفرصة لكي أهنئ السيد الوزير على تقلده هذه المسؤولية على قطاع الطاقة، كونه يأتينا لأول مرة للمجلس، فهنيئا لك وإن شاء الله بالتوفيق.

الكلمة الآن للسيد الطيب قنيبر، لطرح سؤاله الشفوي على وزير القطاع، تفضل.

السيد الطيب قنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء هذا المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي اليوم موجه إلى السيد معالي وزير الطاقة، هذا نصه:

معالي الوزير،

لاشك أنكم تابعتم ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، منذ شهور قليلة مضت، ظاهرة الاحتراق السريع للوقود (البنزين والمازوت) عند الاستعمال؛ وهي الظاهرة التي شغلت بال الرأي العام الوطني، وخاصة سائقي السيارات والمركبات، حيث تضاف هذه الظاهرة إلى ارتفاع أسعار هذه المواد بموجب قانون المالية لسنة 2016، والتي دخلت حيز التطبيق منذ الفاتح جانفي من السنة الجارية، الأمر الذي ضاعف من الأتعاب والتكاليف على المواطنين من جهتين: ارتفاع أسعار الوقود من جهة، وتضاعف الاستهلاك بسبب سرعة الاحتراق لهذه المادة عند الاستعمال من جهة أخرى.

وقد تدخل الرئيس، المدير العام لمؤسسة نفطال، عبر التلفزيون العمومي في إحدى النشرات الإخبارية، حيث نفى صحة هذه الظاهرة، لكن الواقع المعيش من قبل سائقي السيارات والمركبات ومستعملي مادة الوقود يخالف تماما تصريحات السيد المدير.

معالي الوزير،

إن المواطنين قد تفهموا وتقبلوا الزيادات في أسعار مادة الوقود، لكنهم لا يتقبلون إطلاقا زيادة الاستهلاك بضعفين، مما يجعلنا ندفع مرتين دون أن نشعر بالمبلغ، وهذا يرجع للتركيبة الجديدة لمادة الوقود، بطريقة مغايرة ومخالفة لكل المعايير.

معالي الوزير،

أطلب منكم اليوم تنوير الرأي العام الوطني حول هذه الظاهرة؛ وأنقل إليكم انشغال مستعملي مادة الوقود وقلقهم العميق ومدى تضررهم منها، بارتفاع وتضاعف الأعباء والتكاليف، دون أن ننسى التكاليف الأخرى كالقسيمة وقطع الغيار والمراقبة التقنية وما إلى ذلك.

تفضلوا، معالي الوزير، بقبول عبارات التقدير والاحترام والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب قنيبر؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها الحضور الكريم.

أود في البداية أن أشكر السيد الطيب قنيبر على اهتمامه بنشاطات القطاع؛ وعلى سؤاله الذي أثار من خلاله موضوع ضعف تركيز مادة الوقود بنوعيها، البنزين والمازوت، واحتراقها بسرعة، مما تسبب في استياء أصحاب المركبات.

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

إن الوقود الموزع في المحطات سليم ويخضع لكل المقاييس العالمية.

إن سوناطراك، التي تعتبر الشريك الأول والرسمي لهذه المحطات، سواء الخاصة أو التابعة لنفطال، تقوم بتزويد السوق الوطنية بمختلف الوقود بالنوعية المطلوبة، مع ضمان استعمالها، سواء كان هذا الوقود منتجا على مستوى المصافي أو مستوردا والتي تتطابق مع المعايير الجزائرية.

وإن كل كميات الوقود التي يتم تسليمها لمحطات التوزيع سليمة وهي متطابقة مع المعايير الدولية، حيث تخضع لتحاليل دقيقة قبل وضعها في السوق وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن أسأل السيد الطيب هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد الطيب قنيبر: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم والشكر كذلك للسيد معالي الوزير على الإجابة الواضحة؛ وتأكد، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

أنه لولا انشغالات المواطنين وأهمية رفعها لدى الحكومة، محاولة مني تخفيف الأعباء على المجتمع وتوصيل الأمانة بصدق لطلبت منكم سحب هذا السؤال الشفوي إكراما لمعالي الوزير على مجهوداته الأخيرة، وخاصة الاجتماع الهام لمنظمة أوبيك في الجزائر الذي أعطى قيمة إضافية لبلدي وأرجع مكانتها المستحقة في مجال المصداقية التشاورية عبر العالم.

أنا لا أعرف السيد الوزير ولا يعرفني ولكن القاسم المشترك بيننا هو حب الجزائر، وطبعا أمثاله كثيرون في حكومة معالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، منهم من أعطى للعدالة مكانتها المستحقة في تطبيق قوانين الجمهورية، في ظل احترام الدستور، ومنهم من أعطى الدبلوماسية الخارجية مكانتها ومنهم من قرب الإدارة من المواطن بشكل كبير وتسهيلات إدارية مستمرة وأمثالهم كثيرون ـ سيدي الرئيس ـ وهذا لم يأت صدفة وإنما ثمرة من ثمرات الاختيار الأمثل لفخامة رئيس الجمهورية والحكمة من فخامته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أظن أن تعقيب السيد الطيب قنيبر كان فقط للتنويه بجهود القطاع وجهود السيد الوزير.

نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني،أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى معالي وزير الطاقة المحترم، التالي نصه:

يشتكي سكان ولايات الجنوب الجزائري من ارتفاع متزايد لتسعيرة الكهرباء في فصل الصيف، بناء على الزيادات التي شهدتها مؤخرا، مما أثر بشكل كبير على هؤلاء المواطنين، ساكنة الجنوب.

إن استهلاك الكهرباء بالنسبة لسكان الجنوب في فصل الصيف يعرف ارتفاعا ملحوظا، نظرا للظروف المناخية الصعبة خلال هذا الفصل، مما نتج عنه ارتفاع في تسعيرة وقيمة فاتورة الكهرباء بشكل قياسي.

وهذا الوضع خلق استياء وغضبا لهؤلاء المواطنين، لعدم مراعاة ظروف تلك المناطق القاسية من قبل وزارتكم، لأن نسبة الدعم المقررة ضئيلة جدا، مقارنة بنسبة الاستهلاك لهذه المادة الضرورية، مما أثقل كاهل المواطن بتلك المناطق الصحراوية.

معالي الوزير،

يطالب هؤلاء الساكنة، من الجنوب الجزائري، إعادة النظر في قيمة الدعم الممنوح للمناطق الجنوبية بشكل عام.

الدعم الحالي أصبح غير كاف بالنسبة لمناطق تتعدى فيها درجة الحرارة 60 درجة؛ وتستعمل فيها المكيفات 24 سا/ 24 سا دون انقطاع.

وحفاظا على استقرار الساكنة بهذه المناطق الصعبة والقاسية، يجب إعادة النظر في قيمة الدعم. ولكم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة على سؤاله المتعلق بانشغالات سكان ولايات الجنوب من الارتفاع المتزايد في تسعيرة الكهرباء في فصل الصيف.

وقبل أن أجيب على سؤال السيد حسني سعيدي، يسعدني بهذه المناسبة، أن أحيي سكان جنوبنا الكبير وأجدد لهم عزم واستعداد الدولة للتكفل بانشغالاتهم في مجال الطاقة.

وبهذا الخصوص، يجب التذكير بأن الدولة الجزائرية، ومنذ الاستقلال، تعتبر الطاقة الكهربائية مصدرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فقد قامت الدولة، من خلال قانون المالية، باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان جنوبنا الكبير، منها على الخصوص:

ـ خفض تسعيرة الطاقة الكهربائية بـ 50 ٪، لفائدة

ولايات جنوبنا الكبير، وفقا للمادة 49 من قانون المالية التكميلي لعام 2011.

ـ كما استفاد الزبائن الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية، خارج القطاع الزراعي، من انخفاض في تسعيرة الكهرباء بـ 10 ٪، وفقا لأحكام المادة 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

ويجب التذكير بأن تسعيرة الكهرباء والغاز بقيت مجمدة منذ 2005 حتى 2016.

وبهذا الخصوص، يسعدني أن أخبركم بأنه، بتعليمات من السيد الوزير الأول، هناك لجنة مصغرة تدرس مسألة استهلاك الكهرباء والقدرة الشرائية لسكان مناطق جنوبنا الكبير، وسوف تقدم هذه اللجنة اقتراحات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، من أجل التخفيف من ارتفاع فاتورة استهلاك الكهرباء، خاصة خلال فصل الصيف.

وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، السيد حسني سعدي، هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد حسني سعيدي: شكرا للسيد الرئيس والشكر موصول للسيد الوزير المحترم على رده على السؤال الموجه له، فيما يخص مشكل تسعيرة الكهرباء التي شهدتها المناطق الجنوبية في هذا الفصل.

فعلا، الدولة تخص الجنوب بعناية، ولاسيما في البرامج التي سطرها فخامة رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة.

لكن المشكل في الجنوب يبقى قائما، مشكل تسعيرة الجنوب، وبصفتكم كنتم مديرا عاما لهذا القطاع تعرفون القطاع جيدا، فالمشكلة هي مسألة الدعم وأعطيكم مثالا، حسب التعليمات، لاسيما المرسوم الذي يعطي الاستفادة لحوالي 12 ألف كيلوواط/عام للمناطق تحسب هكذا وتحسب في بشار 10 آلاف كيلوواط/عام.

حين يسمع سكان الشمال 50 ٪، يندهشون ولكن في التطبيق لا تصبح 50 ٪، لأن جل هذه التسعيرات تتعدى قيمتها 4 ملايين سنتيم.

الموظف في ولاية الجنوب، كل رواتب الموظفين ذهبت في تسعيرة الكهرباء، أنظر الظروف المعيشية كيف هي قاسية!؟

أنظر المواد كم هي مرتفعة، زيادة على فاتورة الكهرباء التي إذا لم يدفعها تُقطع عنه الكهرباء!!

هذه الظروف لا نراها من الناحية الاقتصادية، لأن الدولة لو تدخلت في هذا الميدان، لا اقتصاد في هذه الظروف، بل هناك ظروف اجتماعية، ظروف إنسانية، لأن هؤلاء الناس يعيشون في مناطق قاسية، في مناطق حدودية، مناطق ترتفع فيها المواد الغذائية والاستهلاكية بالزيادة على التجار.

هناك بعض المواد في الصيف لا تصل لأنها تتعرض للفساد، المواطن في معاناة ولابد على الدولة مراعاة هاته الساكنة، زيادة على هذا، هذه المناطق تتعدى فيها درجة الحرارة 60، وسكان الجنوب يستعملون المكيفات 24سا/24سا، هذه ظروف استثنائية بالنسبة لهؤلاء المواطنين، لا يستطيعون تحمل الحرارة! على الساعة العاشرة صباحا، لا يوجد ازدحام في هذه المناطق، لا يوجد منتزهات، لا يوجد غابات، كيف يعيش هذا المواطن ؟! فلهذا على الدولة أن تراعي ذلك لكي يبقى المواطن في تلك المناطق بالدعم والتحفيز، وهذه الامتيازات لأن المواطنين هناك لو زحفوا إلى الشمال سيكلفون الدولة أكثر مما تنفقه عليهم، سكنهم، عملهم وهذه ليست بدعة جزائرية!

كل الدول تستعمل ذلك لمثل هذه الظروف، هناك بعض مناطق عندها تحفيزات في كل العالم.

هناك مناطق عندها ظروف استثنائية، وقوانين استثنائية، فلهذا لابد أن تراعي الدول هذه الظروف، حتى تبقى الساكنه في أماكنها، تبقى في الحدود، لأن جل هذه الولايات حدودية وتساهم في استقرار وأمن الدولة.

فلهذا يجب على الدولة أن تراعي ذلك وتقوم بتحفيزات حقيقية وإجراءات حقيقية كما أشرتم إلى اللجنة التي أنشأها الوزير الأول، وهو مشكور.

نحن نتمنى ألا تكون كباقي اللجان التي تنشأ في هذه الظروف، بل تكون عندها قرارات ملموسة يلمسها المواطن وتأخذ هذا المشكل بعين الاعتبار لأنه مطلب حقيقي للساكنة وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد المحترم؛ أنا ما أستطيع قوله هو أن نتائج هذه اللجنة ستكون – إن شاء الله– في فائدة

سكان الجنوب ونأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يعيشها مواطنو هذه المنطقة إن شاء الله وعن قريب ستحقق لنا هذه اللجنة النتائج التي يطالب بها السكان وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والقانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي، معالي السيد الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

معالي السيد الوزير،

لعل تطور قطاع التكوين المهني، من حيث الأداء والتكوين، قد أدى بالقائمين عليه إلى التفطن لضرورة انخراطه في تنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق إدماج أصحاب المهن في عملية التنمية وتوأمة القطاع نفسه مع قطاعات وزارية أخرى، ليصير بدوره رافدا من روافد الاقتصاد وليفتح مجالات واسعة لأصحاب المبادرات.

- ماذا عن مستقبل هؤلاء الذين تخرجوا من المعاهد المتخصصة في مضمار التوظيف؟

- وهل من اتفاقيات مسبقة مع مؤسسات وطنية لذات الغرض؟

- وما هي الأولويات المسطرة للمساهمة في الاقتصاد الوطني؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، للرد على السؤال.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

أريد في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي بتواجدي بينكم في هذا المجلس الموقر؛ وأشكر السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي خصني به والذي يمثل في حد ذاته جوهرة برنامج عمل القطاع الذي أشرف عليه، لأن الأمر يتعلق بتكوين يد عاملة مؤهلة وتحضيرها لولوج عالم الشغل وهو هدف نبيل نعمل على توطيده وتحسين التكفل به.

وبالنسبة للسؤال، يشرفني أن أعرض عليكم أهم عناصر الإجابة حول هذا الموضوع الجد هام والذي يتعلق بإدماج خريجي التكوين المهني، ولابد أن أذكر قبل ذلك، أن الدولة سخرت ميزانية معتبرة للتعليم والتكوين المهنيين ولتكوين المورد البشري، حيث تم تسخير أكثر من 1250 هيكل تكوين لتأطير يساوي 67 ألف موظف، من بينهم أكثر من 27 ألف مكون، يتم تجنيدهم من أجل استقبال ما يزيد عن 56 ألف متربص سنويا في التكوين الأولي كما يتم التكفل بآلاف العمال في إطار التكوين المتواصل.

كل هذه الإمكانيات والوسائل من منشآت وتجهيزات تقنية وبيداغوجية وكذا التأطير الإداري والتقني والبيداغوجي، تم تسخيرها لضمان النوعية والجودة في تكوين الموارد البشرية المؤهلة الضرورية للمؤسسة الاقتصادية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي للبلاد عامة، هذا من جهة، وتمكين الشباب من اكتساب مهنة تسهل إدماجهم الاجتماعي وحصولهم على عمل، من جهة أخرى.

ولذا وفي إطار استراتيجية البحث عن الملاءمة بين التكوين والتشغيل، يعمل القطاع على تنويع وتوسيع التخصصات ويعمل على تحسين المناهج والمحتويات وكذا تخصص المكونين وتحيين معارفهم، وفق التطور العالمي

للتكنولوجيات والتطور العالمي للمهن.

ولتحقيق التوافق بين عروض التكوين واحتياجات السوق، تمّ إثراء مدونة التخصصات، لإدراج أكثر من 140 تخصصا جديدا في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت هذه المدونة من 300 تخصص في سنة 2007 إلى أكثر من 440 تخصصا سنة 2016.

كما يعمل القطاع على إعادة توجيه عروض التكوين نحو القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني، على غرار البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصناعة الغذائية، الفندقة والسياحة، مختلف الصناعات والمهن، المياه والبيئة، الطاقة المتجددة، التكنولوجيات الحديثة، الرقمنة إلى آخره،وذلك في إطار مرافقة سياسة التنمية الاقتصادية الجديدة الرامية إلى تنويع النشاطات الاقتصادية للبحث عن بدائل لتلك السياسة الاقتصادية المبنية على المحروقات فقط.

وبالإضافة إلى ذلك ودائما في إطار تحقيق الملاءمة بين التكوين وحاجيات الاقتصاد وتسهيل إدماج المتوجين بالشهادة في عالم الشغل، نعمل على تطوير الشراكة مع الفاعلين في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي، لتمكينهم من المساهمة معنا في عملية تحديد الحاجيات من التخصصات والتكوينات وحجمها.

وتتجلى هذه الشراكة على المستوى المحلي في عمل اللجان الولائية التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

أما على المستوى الوطني، فإن المجلس الوطني للشراكة يتولى مهمة التنسيق هاته.

ولهذا الغرض، تم إبرام – في سبتمبر 2014 – اتفاقيات إطار للشراكة مع 14 دائرة وزارية و7 منظمات أرباب العمل، بهدف التكفل بتطوير مؤهلات مهنية وتحسين مكتسبات العمال الضرورية لتنفيذ برنامج التنمية الوطنية للخماسي 2014 – 2019.

ولقد دخلت هذه الاتفاقيات الإطار حيز التنفيذ، لاسيما مع قطاعات الموارد المائية، الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الأشغال العمومية وكذلك السكن، حيث باشر قطاع التكوين والتعليم المهنيين برنامجا لتكوين الموارد البشرية، حسب الاحتياجات المعبر عنها من طرف كل هذه القطاعات.

ولابد من التذكير، أن التكوين والتعليم المهنيين قد أبرم منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا، أكثر من 124 اتفاقية إطار ذات طابع وطني وأكثر من 10 آلاف اتفاقية خاصة للتطبيق على المستوى المحلي، حيث نتج عنها تطوير التربصات التطبيقية داخل المؤسسات الاقتصادية لفائدة متربصي مؤسسات التكوين المهني، مما أضفى ـ بطبيعة الحال ـ حرفية أكثر على عملية التكوين.

كذلك تم تطوير التكوين عن طريق التمهين، حيث مكّن توجيه مجهود التكوين نحو المهن ذات الأولوية.

ونؤكد، بصفة خاصة، على ترقية وتطوير التمهين الذي نعتبره من الأهداف الأساسية التي نصبو إلى تحقيقها لتسهيل قابلية التشغيل، لأن التمهين نمط يتم بالأساس على مستوى المؤسسة الاقتصادية وفي منصب عمل حقيقي.

وبالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا النمط للمتوّج بالشهادة أن يقتحم عالم الشغل مباشرة بعد التخرج، حيث يتم في حالات كثيرة توظيفه من طرف المؤسسة الاقتصادية المشاركة في تكوينه.

ويمثل اليوم نمط التمهين نسبة 52 ٪ من التكوين المتوّج بالشهادة، مع التذكير هنا أننا حددنا عقب الندوات الخمس عشرة التي نظمت حول الموضوع سنة 2015، بلوغ هدف 60 ٪ من إعداد المسجلين للتكوين في هذا النمط بالذات خلال مدة 3 سنوات.

من جهة أخرى، يعمل قطاع التكوين والتعليم المهنيين، بالتنسيق مع قطاع العمل والتشغيل، بأجهزته المختلفة على متابعة خريجي التكوين المهني، بغرض دراسة كيفية تصرفهم أمام عالم الشغل والتشغيل، وأذكر على سبيل المثال أنه قد تخرج أكثر من 250 ألف شاب متوّج بالشهادة سنة 2015 في مختلف الشهادات ومختلف التخصصات؛ ويتضح من خلال الإحصائيات الواردة من الوكالة الوطنية للتشغيل أن 80 ٪ من خريجي التكوين المهني، المسجلين لدى الوكالة سنة 2015، تحصلوا على وظيفة أو منصب عمل في الستة أشهر الأولى بعد تخرجهم.

كذلك من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أن 60 ٪ من حاملي المشاريع سنة 2015، هم من خريجي التكوين المهني.

ومما سبق ذكره، يتضح جليا أننا نركز كثيرا في نشاطاتنا على تحسين قابلية تشغيل خريجي التكوين، المهني إلا

أننا نهدف كذلك إلى تشجيع الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، من خلال تكوين نوعي ومرافقتهم بأجهزة الدولة لدعم إنشاء المؤسسات.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أؤكد في الأخير ومرة أخرى، على الدور المحوري لقطاع التكوين والتعليم المهنيين المتمثل في تكوين الموارد البشرية المؤهلة، الضرورية للمؤسسة الاقتصادية، من جهة، وتمكين الشباب من اكتساب مهنة تسهل اندماجهم الاجتماعي وحصولهم على عمل أو على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، من جهة أخرى، ويبقى الاتصال والإعلام والتحسيس تجاه الشباب قضية الجميع وأشكركم جزيل الشكر على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

بدوري، أشكر السيد الوزير على هذه الإجابة المقنعة والتي لا تختلف عن الواقع الذي نراه في هذا القطاع، فقد شهد القطاع تطورا كبيرا وقفزة إلى الأمام، من خلال فتح تخصصات كثيرة لصالح المتكونين.

أيضا هذا القطاع في السنوات الأخيرة أضحى، ومن خلال الورشات والتكوين النظري، يضاهي المستويات الجامعية، لوجود إطارات عالية التكوين للتأطير.

ثم أيضا دخول القطاع في مجال الاقتصاد الوطني هو شيئ مهم، وعدم بقائه خارج المساهمة في التنمية وهذا هو الاستشراف الذي ما فتئ القطاع يرفعه دائما.

نلاحظ أيضا أن اهتمام الدولة بالقطاع، تمثل في إنشاء معاهد وطنية وجهوية، لضمان تكوين عالي ومؤسس، والاعتماد أيضا على التقنيات العالية وفتح التخصصات، التي أشار إليها السيد الوزير، لها علاقة بالراهن الاقتصادي وهو الشيء المهم في القطاع؛ وهذا في اعتقادي مؤشر إيجابي ـ سيدي الرئيس ـ يبشر بمستقبل هذا القطاع الذي له أهمية قصوى في تطوير القطاعات، خاصة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى الإقبال الكبير من قبل الطلبة للولوج إلى هذا القطاع والوزارة مشكورة، وهذا واقع ملموس، على المتابعة والمرافقة وتكسير تلك النظرة التقليدية لقطاع التكوين وهذا بفضل جهود السيد الوزير اليومية.

هذا ما بحوزتي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ هل للسيد الوزير ما يضيفه؟ الكلمة لك.

السيد الوزير: أريد فقط أن أشكر السيد عبد القادر بن سالم على كل هذه التشجيعات وأتمنى وكما قلت في آخر تدخلي، أن تكون قضية تحسيس الشباب وأوليائهم والمجتمع قضية الجميع، لأن الدولة تبذل مجهودا كبيرا في قطاع التكوين المهني، حتى تسهل اندماج شبابنا في سوق العمل وفي المجتمع، ولكن تبقى بعض التحديات التي لابد أن نقوم بها وهي تحسيس الشباب للدخول في هذه المؤسسات التي هي تحت تصرفهم، حتى يكونوا أكفاء في المهن التي تكوّنوا فيها في هذه المؤسسات وشكرا مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الشكر موصول لزميلته و الذين أتوا إلى المؤسسة وردوا على الأسئلة الشفوية التي طرحت من قبل الزملاء، أعضاء مجلس الأمة.

نشكر طبعا السادة أعضاء المجلس الذين قدموا أسئلتهم حول القطاعات التي كانت موضوع الجلسة والشكر للجميع على الحضور والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الخميس 9 صفر 1438
الموافق 10 نوفمبر 2016

الرئاسة: السيد يوسف بوتخيل، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسيدين الوزراء ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، عملا بأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة المرعية في الموضوع، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد بوزيان، ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وآله وصحبه من اصطفى.

سيدي الرئيس الموقر،

السيدة والسادة أصحاب المعالي أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال الشفوي.

سؤالي موجه إلى معالي وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية السيد المحترم عبد الوهاب نوري.

معالي الوزير،

إيمانا بالأمانة الوطنية، ها نحن ننقل لكم انشغالاتنا التي لمناها من شتات هذا الشعب ومعاناته في الجانب السياحي.

لا يخفى عليكم، سيدي الوزير، وأنتم أدرى منا ومن أي أحد في مجال تخصصكم وقد وليتم على رأس قطاع السياحة الذي يعاني الركود، بل الجمود، والبلد له من الإمكانات الهائلة ما يجعله واحدا من الأماكن التي تشرئب لها رغبات السياح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نحن نمتلك أطول ساحل في المنطقة ومع ذلك يضيق بأبنائه، فضلا عن الأجانب، لا لشيء إلا لسوء التسيير والعبث واللامبالاة وقس على ذلك.

أما في مجال الاستيعاب، فحدث ولا حرج، نحن لا نمتلك، لنقلها بصراحة، سوى مراقد لا تليق بمكانة المواطن الجزائري، عدا المدن الكبيرة، التي تتوفر على فنادق بمواصفات عالمية، لكنها تفتقر إلى الجودة في الخدمات، فضلا عن المركبات

السياحية التي تنعدم تماما في بلدنا، بالقياس إلى الطاقة التي نمتلكها، وإن وجدت فهي ذات أثمان غالية بل خيالية بالقياس إلى دخل المواطن الجزائري.

سيدي الوزير،

هذا ما أدى بالمواطن الجزائري إلى قضاء عطلته خارج وطنه، ليس طعنا في وطنيته، وإنما لما وجده من حفاوة واستقبال، بالإضافة إلى الأسعار المقبولة والخدمات اللائقة التي تتوفر عليها البلدان المجاورة.

ومن خلال الأرقام البسيطة التي نقدمها، على سبيل التمثيل من الذين قضوا عطلتهم خارج الوطن، تقريبا 4 000 000 جزائري سافروا برا وبحرا وجوا، وهذا الرقم الخطير والمخيف ينم عن قصور متنام في عدم كفاءتنا السياحية ولنقدر أن كل مواطن صرف 500 يورو فيكون حجم الطامة أكبر.

على الرغم من أنه يمكن أن نسترد ما ضاع منا وأن نستدرك على أخطائنا، فالبلد يحتوي على تنوع جغرافي وثقافي وبيئي وأنثروبولوجي ومناخي، قلما يوجد في بلد آخر، وهي مؤهلات تجعلنا نعيد التفكير في سياستنا السياحية ونرم ما اهترأ، سلطة و مستثمرين في تواشج ربما يصنع الحدث.

سيدي الوزير، هذه انشغالاتي، ومن خلالي، هي انشغالات المواطن البسيط ومتوسط الدخل، كيف ترون أن تكون الإصلاحات في المجال السياحي، وبالتحديد، على مستوى المرافق والخدمات ونحن ندرك جيدا صعوبة المهمة، خصوصا تهيئة الذهنيات لوعي مفهوم السائح وراحته؟ وأستأذن السيد الرئيس في دقيقة في شهر الثورة أن أزف شيئا من الشعر عن الجزائر في نوفمبر وهي أربع أبيات فقط سيدي الرئيس.

شمر على همم واستفتح العملا ⁂ بذكر رب العلا وجدد الأملا

إن الحياة بلا جهد ومعترك ⁂ ليست سوى أجل يستصرخ الأجلا

إن الجزائر هي في البدء معجزة ⁂ ورد يعبقنا حتى وإن ذبُلا

فواحة في الدنا من مجدها عرفوا ⁂ سر الصمود وإن كالوا لها العللا

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان المعروف بشعره؛ الكلمة للسيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة والتقليدية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد نائب الرئيس ورئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسيد الوزيران الفاضلان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني في البداية، إلا أن أشكر السيد أحمد بوزيان، على طرحه لهذا السؤال الوجيه والخاص بواقع السياحة في بلادنا.

هذا الانشغال الذي نتقاسمه جميعا والذي يحثنا على بذل المزيد من الجهد، من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

صحيح أن تشريحكم لواقع السياحة في بلادنا لا يبعث في الوقت الحاضر على الارتياح، نظرا لكون القطاع عرف تأخرا وتراجعا كبيرين منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، حيث قلت الاستثمارات وتفاقم العجز بشكل كبير، خاصة في طاقات الاستيعاب، وفي المقابل كثر الطلب بحكم تحسن الظروف المعيشية للمواطنين.

وللأسف الشديد، أن هذا العجز مس أيضا جانبا لا يقل أهمية وهو نقص الموارد البشرية المؤهلة والمعدة خصيصا لتسيير ومرافقة القطاع، ويمكن تلخيص حالة القطاع بالاعتراف بأن الكثير من الجهد ومن العمل مازال ينتظرنا، من أجل تدارك هذا التأخر الذي أشرتم إليه؛ وأعتقد أننا اليوم أمام وضع يحتم علينا أن نعطي لهذا القطاع ما يستحقه من عناية ومن أهمية بالغة، قصد النهوض به في مختلف المجالات.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الحضور، إن الجزائر حباها الله مقومات سياحية فريدة ومتكاملة، تراث طبيعي وثقافي وتاريخي، غني، صناعة تقليدية متميزة، مناظر طبيعية في منتهى الروعة والجمال، واحات وصحاري تمتع الزوار

بجمالها وبأصالتها، تؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز، غير أنه وجب علينا أن نعترف بأن النهوض بالسياحة في بلادنا، يبقى مرهونا بمدى قدرتنا على تحويل هذه المؤهلات من مادة خام إلى عروض ومنتجات ذات مواصفات دولية، نضمن من خلالها الجودة والنوعية التي تمكننا من كسب رهان التنافسية، لنجعل من الجزائر مقصدا سياحيا يستجيب لمتطلبات السوق العالمية.

وفي هذا الإطار، يأتي مسعى الحكومة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وذلك بتدعيم الاستثمار في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، من أجل بناء المقصد السياحي الجزائري، القادر على تلبية الطلب الداخلي من جهة، واستقطاب أكبر عدد من السياح الأجانب من جهة أخرى، علما أن السياحة شهدت خلال سنة 2015 فقط إقبالا وتزايدا في عدد السياح عبر العالم والذي وصل إلى 1 مليار و 200 مليون سائح تقريبا.

وتماشيا مع هذه الحركية العالمية، كان رهان الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة، بناء المقصد السياحي، ولأجل ذلك وضعت السلطات العمومية قطاع السياحة في صلب انشغالاتها واهتماماتها.

وتطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، فإن الحكومة أدرجت السياحة من بين القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب الفلاحة والصناعة، علما أنها تشارك بما يقارب 10٪ من الدخل القومي عند جيراننا، عكس ما هو عليه الوضع عندنا، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 1.5٪ من الناتج القومي الخام.

على هذا المنوال، تم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، حيث يعد الإطار المرجعي للسياسة السياحية الذي يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها.

كما تسعى الاستراتيجية السياحية الجديدة، من خلال هذا المخطط، إلى إعادة تأهيل وجهة الجزائر في الأسواق الدولية، كوجهة سياحية، وكذا التكفل بالطلب الوطني الداخلي. إن خطط العمل التي اعتمدتها الحكومة لبلوغ هذا الهدف تقوم على مجموعة من المحاور المتكاملة فيما بينها، مثل دعم وتشجيع الاستثمار، لتدارك العجز الذي لطالما عانت منه سياحتنا وتثمين المقصد، الجزائر، لتحسين جاذبيته والارتقاء بالنوعية وبمفهومها الواسع إلى المقاييس العالمية وتعزيز كل حلقات السلسلة السياحية وتوفير التسهيلات والإجراءات المدعمة للنشاط السياحي بمختلف أشكاله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الأعمدة الأساسية لتنمية القطاع، حيث تسعى الحكومة حاليا إلى توفير المناخ المناسب لنمو وتطوير السياحة عن طريق تشجيع الاستثمار ومرافقة المستثمرين الخواص، بتوفير العقار السياحي ومنح العديد من المزايا والتحفيزات لتشجيع المستثمرين، ولقد سمحت هذه التحفيزات والتسهيلات بتسجيل برنامج استثماري هام يوحي بالاهتمام المتزايد للمستثمرين للمشاركة في هذا المسعى.

بالفعل، لقد تم اعتماد، من طرف الوزارة إلى يومنا، أكثر من 1560 مشروعا بتكلفة مالية تفوق 447 مليار دينار وبطاقة استيعاب إضافية تقدر بـ 200 ألف سرير تضاف إلى 100 ألف سرير الموجودة حاليا. من هذه المشاريع هناك أكثر من 550 مشروعا هي في طريق الإنجاز وبطاقة استيعاب تقدر بـ 78 ألف سرير وبتكلفة مالية تتجاوز 250 مليار دينار جزائري.

أضف إلى كل هذا البرنامج الطموح الذي هو في طور الإنجاز والخاص بإعادة تأهيل وعصرنة كل الفنادق والمركبات السياحية العمومية والذي خصصت له الحكومة مبلغا ماليا يقدر بـ 70 مليار دينار جزائري، مما سيمكن من تعزيز قدرات الاستيعاب والاستقبال.

إن هذه الأعداد الهائلة من المشاريع تجعلنا نتفاءل أكثر بمستقبل القطاع، ودعوني أقول إن الكثير من المؤسسات التي هي في طريق الإنجاز أو التي تم إنجازها تعتبر ذات جودة عالية وتستجيب للمقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال.

سيدي الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن نجاح هذا البرنامج الاستثماري الهام يبقى مرهونا بمدى الارتقاء بالنوعية وضمان الجودة، وذلك من خلال الاستثمار في العنصر البشري الكفيل لوحده برفع التحديات وتحقيق الرهانات المفروضة علينا، في إطار تنافسية المنتجات السياحية محليا ودوليا.

كما سنعمل على تثمين وتفعيل مخطط جودة السياحة، باعتباره ورقة طريق، الهدف منها تكريس المبادئ والمعايير لتحسين النوعية وضمان التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية، من خلال تقديم خدمة تستجيب لمتطلبات السياحة العصرية.

وفي الأخير، فإن تجسيد هذا البرنامج، على اختلاف أنواعه، يبقي مرهونا بمدى تجاوب كل الأطراف من داخل وخارج قطاع السياحة، بما فيها المجتمع المدني ووسائل الإعلام، حيث يتوجب العمل، كل حسب موقعه، على تغيير الذهنيات وبعض السلوكيات السلبية، لأن تحسين وتطوير وجهة الجزائر السياحية يستوجب تظافر جهود الجميع، الشيء الذي نعمل على تحقيقه بإذن الله.

وخلاصة القول، أننا مقتنعون تمام القناعة أن الاهتمام الكبير للإخوة المستثمرين بالسياحة يجعلنا متفائلين بمستقبل هذا القطاع، ولعل المنتجع السياحي الذي تم إنجازه في ولاية الوادي تحت تسمية «الغزال الذهبي»، يعتبر في حد ذاته مفخرة للقطاع وللجزائر، لما يوفره من خدمات ذات نوعية راقية للسياح بصفة عامة.

ونعمل حاليا على تشجيع بناء نفس المنتجعات والمركبات السياحية في مختلف مناطق الوطن، لتدارك العجز الملحوظ من جهة وتلبية حاجيات السياح من جهة ثانية.

ذلك هو الهدف الذي نعمل على أساسه لتحقيق تلك الوثبة النوعية التي نحن في أمس الحاجة إليها.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد أحمد بوزيان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد أحمد بوزيان: في الحقيقة رد معالي الوزير كان كافيا وشافيا، ونحن ليس لدينا أدنى شك في قدرته وكفاءته وطموحه في العمل ونعرف كذلك مساره المهني، غيرأنها انشغالات المواطن البسيط والمتوسط الدخل، بلغّناها إلى معاليه ليس إلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أنا بدوري أجدد شكري إلى السيد العضو المحترم وأشكره على تلك الأبيات الشعرية التي أمتعنا بها هذه الصبيحة والتي تزيد من تفاؤلنا أكثر للنهوض بهذا القطاع.

شكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد محمد عرباوي، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد محمد عرباوي: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي ، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير الصحة سؤالا شفويا التالي نصه:

كما يعلم الجميع، لقد حالت إجراءات التقشف دون تجسيد العديد من المشاريع الهامة التي كانت تشكل مطلبا ملحا لدى السكان؛ خاصة بالمناطق الداخلية التي تنتشر فيها القرى والدوائر بشكل كبير وعرفت في السنوات الأخيرة استقرارا أمنيا وزيادة في عدد السكان، بعد هجرة جماعية ونزوح كبير في سنوات المأساة الوطنية.

فقد اصطدم سكان الولاية من تجميد مشروعين في غاية الأهمية وهما:

- مركب الأمومة والطفولة.
- مصلحة الاستعجالات الطبية بعاصمة الولاية.

1- فهل هناك إمكانية لإعادة بعث المشروعين لحاجة الولاية الماسة لهما؟

وكما يعلم الجميع، فإن ولاية غليزان واحدة من الولايات الداخلية التي تضررت بشكل لافت من تبعات الأزمة الأمنية وما ألحقه الإرهاب من أضرار بالمنطقة وما تبعه من انتشار العديد من الأمراض المزمنة، كالسكري والضغط الدموي والأمراض النفسية، ما يحتم علينا اليوم النظر بعين الخصوصية لهذه الولاية.

2ـ فإلى متى تبقى ولاية غليزان تعاني من نقص الأطباء الأخصائيين، في ظل الهجرة الجماعية للأخصائيين، بعد إنهائهم للخدمة المدنية، ما يترتب عنه آليا زيادة في حالات نقل المرضى إلى وهران لتلقي العلاج، ولكم أن تتصوروا حجم المعاناة؟

تقبلوا منا، في الأخير، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ ربما هو السؤال الأول للسيد عرباوي، بودنا أن نساعده قليلا، فليتفضل السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا.

السيد نائب الرئيس ورئيس الجلسة،

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفني ويسعدني أن أكون مرة أخرى أمامكم، للإجابة على بعض الاهتمامات الخاصة بقطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

وبداية، أود أن أشكر الأخ، السيد عرباوي محمد، على اهتمامه بقطاع الصحة وعلى سؤاله الذي يحتوي على شطرين.. أما الشطر الأول، فيتعلق بمشروعين مسجلين لفائدة ولاية غليزان وهما مركب، الأمومة والطفولة ومصلحة الاستعجالات الطبية بمقر الولاية.

أريد قبل أن أجيب على السؤال مباشرة، أن أقدم توضيحا هاما جدا بالنسبة لقطاع الصحة إليكم كأعضاء ومن خلالكم إلى كل المواطنين والمواطنات عبرالتراب الوطني، أنه اليوم على مستوى الوطن نحن بصدد فتح واستقبال أكثر من 87 مؤسسة استشفائية على مستوى الوطن.

إذا ما درسنا الخريطة الصحية على مستوى الوطن ورأينا من الناحية النسبية للمواطنين والمواطنات، حسب توزيعهم عبر التراب الوطني، نجد أنفسنا في فائض كبير، يعني زيادة كبيرة وكبيرة جدا من ناحية المؤسسات الاستشفائية، ليس هذا تهربا ولا عدم إجابة، سأجيب عن المشروع الذي جمد، الإمكانيات غير موجودة وهي فعلا غير موجودة، نقولها بصدق، لكن أردت فقط أن أقدم هذه المعلومة للمواطنات والمواطنين، بأن الترقية موجودة وبنسبة كبيرة وكبيرة جدا.

الآن فيما يخص غليزان، أنا ذهبت إليها عدة مرات ولست أدري إذا كنت معنا أم لا خلال الزيارة؟

أنت جديد، إن شاء الله ستكون لك الفرصة قريبا لتكون معنا إن شاء الله؛ قلت كانت لنا زيارة لولاية غليزان التي لديها خريطة صحية ولائية، تتمثل أو مبنية على ما يلي:

ـ 4 مؤسسات استشفائية، مجموع أسرتها 881 سريرا ونسبة شغل الأسرة بها لا تفوق 45٪ لما أعطيك هذه النسبة، ستعكس الواقع الصحي في الولاية من ناحية وفرة المؤسسات الاستشفائية التي تتوفر عليها الولاية.

ـ 5 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية، تحتوي على 13 عيادة متعددة الخدمات، بها وحدة للتوليد، مدمجة، تحتوي على 135 سريرا للتوليد.

ـ 21 عيادة متعددة الخدمات بها أسرة مخصصة للاستعجالات، 136 قاعة علاج، هنا نقطة جد مهمة لابد أن ننتبه إليها، الطابع الجغرافي والقرى والمداشر، كما تكلمت عنها، والتي تتميز بها هذه الولاية، لابد من أننا نقوم بفتح هذه القاعات، أنتم تعرفون بأنه خلال الحقبة السوداء التي عرفتها البلاد كان فيه نزوح، فتم غلق هذه القاعات، من جراء الخوف الذي أصاب الناس، اليوم والحمد لله رجع الأمن وأعدنا فتح أكثر من 85 قاعة علاج على مستوى الوطن، والتي كانت مغلقة، وغليزان معنية بهذه العملية.

قمنا أيضا بتكوين، لا أقول استعجالي ولكن مكثف، فيما يخص شبه الطبيين والمساعدين الطبيين، وصلنا إلى التغطية، أن معدل الولاية هو قاعة علاج لـ 6491 مواطنا بينما المعدل الوطني هو 6886.

كما استفادت الولاية من مشاريع قيد الإنجاز كمستشفى 60 سريرا بمنداس الذي وصلت به الأشغال إلى حوالي 40٪. وكذا 3 عيادات متعددة الخدمات التي تتراوح الأشغال بها ما بين 30٪ إلى 55٪. وأما فيما يخص إعادة بعث مشروع مركب الأمومة والطفولة ومصلحة الاستعجالات الطبية بمقر الولاية، فالإجابة بسيطة، يمكن النظر فيه عندما تتوفر الإمكانيات المادية اللازمة لإعادة بعث هذين المشروعين.

أما سؤالك الثاني المتعلق بالتأطير الطبي، فأعتقد أنكم كلكم تعرفون أننا اتخذنا قرارا منذ سنتين، بأن كل الأطباء الأخصائيين الذين أكملوا دراستهم يذهبون إلى الجنوب، والهضاب العليا، هذه العملية مكنت من تغطية كبيرة، جاءت بنتائج كبيرة، لأن فيه أطباء مختصين على مستوى الوطن وبالأخص في هذه الولايات وهي الهضاب العليا والجنوب.

إضافة إلى هذا، اهتدينا إلى فكرة ما نسميه بالتوأمة التي أعطت نتائج كبيرة، لأنه على المستوى المحلي نقوم في مديرية الصحة والمؤسسات الاستشفائية بجمع المواطنين المصابين بأمراض مستعصية وحتى لا يتنقلون إلى وهران أو تلمسان أو سيدي بلعباس أو الجزائر العاصمة أو غيرها هناك فرق تمشي إلى عين المكان وتقوم بالعمليات في نفس المكان، الهدف من هذا هو تجسيد مبدأ الصحة الجوارية.

ولاية غليزان التحق بها 22 ممارسا هذه السنة، عدد الممارسين هو 117 طبيبا متخصصا. وهذا في مختلف التخصصات، 27 تخصصا موزعة على 9 مؤسسات صحية.

ودعني أقول لك شيئا جد مهم، نحن بصدد تقديم القانون الجديد للصحة، يمكن في الأسبوع القادم إن شاء الله، يوم الأربعاء إن شاء الله سيمر على مستوى اللجنة في الغرفة الأولى؛ ومن الإصلاحات العميقة في إصلاح المستشفيات في حد ذاتها، أنه قمنا بفكرة إخراج الفحوصات من المستشفيات إلى العيادات وإلى القرى.

ففي ولاية غليزان مثلا، الآن، إضافة إلى التوأمة التي عندكم مع وهران، هناك أطباء مختصون في ولاية غليزان يخرجون إلى العيادات، سواء في مدينة غليزان أو في الدوائر أو حتى في البلديات ويقومون بعمليات دورية؛ وهذه عملية إجبارية لكل الأطباء المختصين.

هذه العملية، أولا، وفرت لنا الكثير من الأسرة، فيما يخص الإنعاش على مستوى المؤسسات الاستشفائية الكبرى، على المستوى الوطني، سواء الجامعية، يعني المستشفيات الكبرى كالمدن التي فيها مستشفيات جامعية، أو المستشفيات الكبرى الموجودة في الولايات مثل ولاية غليزان أو غيرها وكذلك توفر على مرضانا عناء التنقل، إذ يأتي المريض من آخر الدنيا والله أعلم إن وجد الطبيب أم لا! والله أعلم إن وجد السرير أم لا! الله أعلم ونحن نعرف أننا كجزائريين، سوسيولوجيا وتربويا لا نتخلى عن المريض إذا أتى من مكان معين فكل الناس يأتون بأسرع ما يمكن لزيارته، هذه بعض المعلومات التي قدمتها والتي ستكون محل مناقشة في الأيام القادمة.

كما أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء لكل ولاة الجمهورية، لمد يد المساعدة فيما يخص السكنات المخصصة للأطباء الاختصاصيين، علما أن دولة الوزير الأول ، السيد عبد المالك سلال، خلال خرجاته في الهضاب العليا وفي الجنوب، أكد مرار وتكرارا على أن توفر السكنات الوظيفية للأطباء الأخصائيين.

وحتى نرفع اللبس، لا نستطيع أن نقول لطبيب إبق واستقر في غليزان، لأنه أتى من الجزائر أو من تيزي وزو أو من باتنة.

ليس لي الحق، أن أجبره ولكن عليه أن يؤدي خدمته الوطنية، هذا واجب لكن يبقى أو لا يبقى فهذا شيء آخر.

وأن أوفر له خلال ذلك سكنا وأوفر له الضروريات، هذه هي التعليمات التي قدمها الوزير الأول للسادة الولاة، أعتقد أن هناك مجهودا كبيرا قام به كثير من الإخوة الولاة على مستوى الوطن.

أشكركم وأتمنى أن أكون قد أجبت على سؤالكم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد عرباوي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد عرباوي: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا سيدي الوزير.

نحن نتفهم الوضع المالي للبلاد وكل ما تقرره القيادة العليا فهو للصالح العام.

لعلمكم، سيدي الوزير، إن مصلحة طب الأطفال بمستشفى محمد بوضياف بغليزان لا تكفي لاستيعاب عدد المرضى، خاصة في حالات الأنفلونزا مثلا أو حالات أخرى.

مصلحة طب الأطفال، سيدي الوزير، فيها 40 سريرا، خاصة مع الكثافة السكانية فهي لا تكفي لجميع المرضى، الأمهات والأطفال، وتصوروا تلك المعاناة، عندنا 40 سريرا، الأمهات مع أطفالهن، ويجلسن على الأرض، بودنا أن

تعملوا شيئا، معالي الوزير، ومن جهة ثانية، بعاصمة الولاية، مصلحة الاستعجالات توجد داخل المستشفى.

نعلم أنه في بعض الولايات، مصلحة الاستعجالات تم إنجازها خارج المستشفى أو تم إنجاز مستشفى ثان.

فيما يخص مسألة الأخصائيين، السيد الوزير، فإن مستشفى محمد بوضياف، بعاصمة الولاية، يعاني في الفترة الأخيرة من نقص في الأخصائيين وبدرجة أقل المستشفيات الأخرى، أعطيك مثالا، سيدي الوزير، حين تأتي أم حامل لإجراء عملية قيصرية، لا نجد أخصائي التوليد وهذا منذ عام أو أكثر، نريد أن تنظروا أيضا في هذا الأمر سيدي الوزير.

مسألة الأخصائيين تؤثر ـ كما تعلم سيدي الوزير ـ على الخدمة الصحية بالمستشفى وحتى العيادات لاحظنا في الفترة الأخيرة هجرة جماعية للأخصائيين من القطاع العام إلى القطاع الخاص، في ظرف قياسي خاص، خاصة طب النساء والتوليد وطب الأطفال.

سيدي الوزير،

المناطق الداخلية تعاني من هذا الإشكال، في إطار الخدمة المدنية، يقول لك أعمل3 سنوات في غليزان وأكمل 3 سنوات في وهران أو مستغانم، نحن أردنا فقط إيجاد صيغة للزيادة في المدة، نحن في عام واحد ذهب عنا 20 أخصائيا ونحن، الحمد لله، بلادنا، الحمد لله، يتخرج فيها أطباء أخصائيون كل عام بنسبة كبيرة وهذا ما أردنا أن تساعدنا فيه، معالي الوزير، وشكرا لكم .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد الوزير: أعتقد أنني قلت ما فيه كفاية في أجوبتي، فيما يخص تغطية الأطباء الأخصائيين، لعلمكم، فإن العدد الذي يتخرج في كل دفعة هو حوالي 2400 طبيب مختص وتمس كل ولايات الوطن، يبدو لي أننا في مرحلة تصحيح بعض المفاهيم لبعضنا البعض، أولا لابد ألا نفرق مستقبلا ـ إن شاء الله ـ وقريبا جدا، بعد هذا القانون الجديد، ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، لابد في المنظومة الصحية الوطنية أن نتكلم عن الخدمة العمومية عند الطبيب الخاص أو الطبيب العام، لابد من إيجاد ميكانزمات وآليات، بحيث لما يطرق المواطن باب أي طبيب خاص يعالجه فكأنه عولج في المستشفى، القضية ليس عنده مال أولا، بل لابد أن نجد في هذا القانون الجديد حلا، نحن نعلم وأنتم تعلمون أنه فيه إعادة نظر في الخريطة الصحية، أو ما سميناه بالمقاطعة الصحية، كل هذا الهدف منه هو راحة المريض، لأنه في القانون الجديد أهم نقطة هو المريض، المريض إذا طرق باب الطبيب الخاص يعالج وإذا طرق باب المستشفى يعالج، لابد أننا نصل إلى هذا، حتى لا يحدث لنا في البلاد ماحدث للتجارة الموازية، إسمحوا لي بهذا الوصف، لأن هذه نقطة مهمة كثيرا، لابد عندما نتكلم عن المنظومة الصحية الوطنية، ليس هناك فرق بين الخاص والعام، بل فيه خدمة عمومية وإلا سيغلب الطابع التجاري على هذا، أقولها لكم وأنتم تعلمون وكلنا في مجتمنا. نعرف لما يتوجه الناس للعيادة الخاصة كيف يستقبلون! كم يدفعون! وكذا وكذا.. لابد من دراسة هذه الأمور وإيجاد الحلول التي سوف نقدمها ـ إن شاء الله ـ في القانون الجديد ولقد سبق أن قلت لكم وسأقول اليوم أمامكم ومن خلالكم لكل المواطنين، إن نمط التسيير في المنظومة الصحية لابد من تغييره وسوف يتغير إن شاء الله مع هذا القانون.

بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ونبقى حتى آخر الجلسة مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد ناصر بن نبري، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والوفد المرافق له،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 70 إلى

73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

لقد استبشر خيرا المواطنون عموما ومرضى السرطان وذووهم خصوصا، بقرار افتتاح مركزين جديدين للأورام السرطانية على مستوى العاصمة في كل من بوفريزي ورويبة، وهذا قصد تخفيف الضغط عن مركز بيار وماري كوري، وتقديم خدمات صحية أفضل لهذه الفئة من المرضى.

السيد الوزير،

يعرف مركز رويبة للأورام السرطانية حالة عجز رهيبة من ناحية المرافق، لدرجة أنه يتم اللجوء في بعض الأحيان لجمع مريضين (02) إلى ثلاثة على سرير واحد لتلقي العلاج الكيميائي، بل وصل العجز، من ناحية المرافق، لدرجة أن الإدارة اضطرت لاتخاذ الرواق مكانا لمزاولة عملها، بسبب نقص المكاتب وقاعات العلاج، ما يجعل من توسيع طاقة الاستيعاب لهذا المركز أكثر من ضرورة.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية القيام بها، من أجل تمكين هذا المركز وطاقمه من القيام بدورهم في أحسن الظروف، بما يعود عليهم وعلى المرضى بالفائدة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا للأخ، السيد ناصر بن نبري، على الاهتمام بمرضى السرطان وقبل الإجابة، أريد أن أقدم معلومة جد مهمة وهي أن تقييمنا الآن ـ كما تعلمون ـ عن مرضى السرطان أنه ملف خاص وهناك متابعة شخصية وملف السرطان هو ورشة رئاسية ليست بالعادية، وفخامة رئيس الجمهورية يعطي لها كل الاهتمام. وبالنسبة لمرضى السرطان، أنا صرحت منذ أيام قليلة أنه لم يبق مشكلا لأنه لابد أن نتذكر سنتين من قبل، كنا كل صباح نقرأ على أعمدة الصحافة أن الأدوية غير متوفرة، المرضى يعانون، الناس يتذمرون من المواعيد، يعطون مواعيد بـ 17 شهرا أو عامين ويوم يأتي المريض يقال له أعطيناك موعدا وسنغيره وهكذا..هذه الأمور كلها تم القضاء عليها.

تكلمت عن الكيميائي، عندي سؤال ولكن لن أقرأه، سأقول لك أنني أنا الذي أنشأت وحدة بوفريزي وكذلك مصلحة رويبة.

الأستاذ محفوف صديقي وأنا ذهبت لمصلحته على الأقل 3 مرات، هم في الضيق نعم، لا نستطيع أن نأتي بقدرة قادر وأقول توسعي يا مصلحة وأضع فيها أسرة وأرائك، لكن الذي يهم في كل هذا، تذكروا، بأنه من أجل هؤلاء المرضى فتحنا اليوم وحدات على مستوى الوطن، وحتى في الدوائر.

خلال هذا الأسبوع، منذ يومين، كنت في سوق أهراس، ذهبت إلى سدراتة، تبعد 60 كلم عن سوق أهراس، وأمرت بفتح وحدة هناك حتى لا ينتقل المرضى من سدراتة إلى سوق أهراس، لماذا؟ لأن فيه تكوينا مستمرا، حتى للأطباء العامين وهذا بالاتفاق مع الأستاذ زيتوني وهو مشرف على هذا مع خيرة الأساتذة والمختصين في مرضى السرطان.

تكلمت عن الرويبة بالذات، فعلا فيه ضيق ولكن دعني أقول لك شيئا.

السيدات والسادة المرضى الذين يأتون ويصبحون اثنين في سرير، القضية قضية ساعة ونصف، ساعتين، ثم يذهبون، لا يمكثون في المستشفى، اليوم تطورت الأمور إلى أبعد من هذا مع البروفيسور بوزيد في بيار وماري كوري، وأصبحنا الآن نذهب للعلاج في البيت، معنى هذا أن فيه خطوات كبيرة تجسد يوميا، نحن واعون بهذا ومنذ حوالي أسبوع أو 10 أيام، هناك لجنة مشكلة من الوزارة، أشرفت عليها شخصيا كي نجد حلولا داخلية فيما يخص التنظيم، مثلا هناك بعض المصالح التي يعتبر أداؤها قليلا، عدد الأسرة 60 سريرا أو كذا، يمكن نسبة شغل الأسرة لا يتعدى 3٪ أو 4٪ فنأخذ باقي الأسرة أو نعمل عملية عكسية، آخذ هذه المصلحة هناك ونأتي... فهذا الموضوع مأخوذ بعين الاعتبار؛ واطمئن أن مرضى السرطان وغيرهم من المرضى في أعيننا ونحن قائمون بالواجب وبارك الله فيك على هذا السؤال، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد ناصر بن نبري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد ناصر بن نبري: شكرا معالي الوزير على الإجابة بكل صراحة وأتمنى أن يكون الحل في أقرب الآجال، عندي ملف ـ معالي الوزير ـ فيما يخص هذه المصلحة، أقدمه لك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب وأرى أنه لا يوجد تعقيب.

الكلمة الآن للسيد محمد خثير، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد محمد خثير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله أرجو فقط تصحيح الإسم خَثِيرْ وليس خثِيرْ.

سيديَ رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

ممثلو وسائل الإعلام المختلفة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون ذكر الديباجة الأولى، ربحا للوقت، السؤال موجه للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

يشرفني ـ سيدي الوزير ـ أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

يعتبر مستشفى مدينة عمي موسى بولاية غليزان، واحدا من المشاريع الصحية الواعدة بالولاية، حيث انطلقت الأشغال به سنة 2006، ليضمن خدمات صحية للمنطقة الجنوبية الشرقية للولاية والتي تضم أكثر من ثمانين ألف (80.000) نسمة، موزعة على ثلاث دوائر هي: دائرة عمي موسى، دائرة عين طارق بما فيها حد الشكالة وتعرفون هذا الإسم جيدا، ودائرة الرمكة وتعرفونها جيدا، وبعد انتهاء الأشغال، قمتم ـ معالي الوزير ـ بزيارة المشروع وكان لي الحظ أنني كنت موجودا في هذه الزيارة ووعدتم بتجهيزه وذلك منذ أكثر من سنة كاملة.

معالي الوزير،

متى سيتم تجهيز هذا المستشفى الحلم وتدشينه، قبل أن يتعرض للإهمال والتخريب؟

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد خَثير، هكذا بفتح الخاء؟ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: ولاية غليزان اليوم محظوظة. شكرا مرة أخرى، السيد محمد خثير، على اهتمامك بقطاع الصحة وعلى سؤالك المتعلق بمشروع 120 سريرا، لعمي موسى بولاية غليزان.

فعلا، أنا زرت الولاية وأنت كنت معنا وكانت كثير من المشاكل التي طرحت آنذاك والحمد لله تم التكفل بها كلية، بما فيها هذا المستشفى، الآن المستشفى انطلق (1999 ـ 2000 ـ 2001 ـ 2006)، وأعتبره من المكاسب التي تحققت في الولاية وهو من المستشفيات التي تكلمت عنها قبل حين وقلت بأن عددها 87 مؤسسة استشفائية.

زيارة الوزير لولاية من الولايات، بماذا يقوم الوزير؟ يقوم بالزيارة، يرى كذا، يتعهد بأن يتم التكفل برصد غلاف مالي لشراء الأجهزة لهذا المستشفى أو هذه المؤسسة، لكن لم يظهر في هذه المؤسسة احتياجات لا نستطيع أن نشتري الآلات ونضعها، لأن الآلات، شديدة التأثر، وحساسة، لا نستطيع أن نضعها ونتركها هكذا، هذه أولا.

ثانيا، هناك أشغال إضافية لابد من القيام بها، وهذا هو الشيء الذي نقوم به دائما، أنا زرت مثلا ولاية النعامة وزرت كذلك ولاية سعيدة، في النعامة، تمشي إلى مشرية وتمشي للدائرة الأخرى، عين الصفراء، تتجاوز المسافة 70 كلم أو 80 كلم، المستشفى في مظهره الخارجي جاهز، لما تدخل، تجد احتياجات لابد من رفعها وإلا لن نستطيع فتح المستشفى، هذا ضروري.

أنظر ما هي الضروريات التي تحتاجها هذه الولاية؟ في غليزان تكلمت عن الدوائر التي تكلمت عنها، عندها اليوم أسماء خاصة لأنها مرتبطة بحوادث أليمة في مرحلة معينة، زرناها مع بعض، التقينا مواطنين وتكلمنا معهم وكانوا

فرحين واستقبلونا أحر استقبال وبالرغم من أن المؤسسات ليست كبيرة، ولكنها تؤدي الخدمة.

الآن ماذا يجب أن نعمل معا؟ أنتم، كمنتخبين، كفاعلين، في المجتمع المحلي، بماذا يجب أن نقوم؟ لابد أولا من تسليط الضوء على المشكل لتحسين الإمكانيات وتعزيزها، أوفر ما عندي من وسائل وتجهيزها لصالح المواطنين.

لايجب أن أهمل قاعة مبنية في 1980 بحجة قدمها، لابد أن نحافظ عليها، فأينهما توجد حياة نعمل مافي وسعنا لاستمرارها وهكذا فيما يخص المؤسسات الأخرى.

المستشفى هو بـ 120 سريرا، نسبة الأشغال فيه تجاوزت 95٪، حتى لا أقول 99٪، لأنه حين يبقى متر مربع غير مستغل، لابد أن نستغله وإلا غدا حين يأتي أحدهم يقال قام بهذا وترك هذا، فنحاول أن نكون دائما في المستوى المطلوب، لنستجيب على الأقل لدفتر الشروط لهذه المؤسسة الاستشفائية وتسليم هذه المؤسسة مرتقب في الأيام القادمة إن شاء الله.

فيما يخص عملية تجهيزه، أخبركم أن دفتر الشروط المتعلق بالإعلان عن المناقصة، معروض حاليا على لجنة الصفقات، المؤهلة للحصول على التأشيرة، وسيشرع في الإجراءات المتعلقة، بالمنافسة لإبرام الصفقة للحصول على التجهيزات.

في نظري، إن التحدي اليوم، يتمثل في العمل أكثر من أجل إنجاح القدرات المادية، منشآت وعتاد وإمكانيات بشرية موجودة في القطاع، ولذا فإن مشروع قانون الصحة يعطي أهمية للتخطيط في الصحة، بوضع الآليات اللازمة لتحسين المنظومة الصحية، لجعلها أكثر فعالية، تماشيا مع متطلبات المواطن.

أتمنى أن أكون قد أجبت على سؤالك وبارك الله فيك وشكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد خثير هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد محمد خثير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير، في الحقيقة التعقيب الوحيد هو شكر السيد الوزير على سرعة التجاوب مادام أنه ذكر أن إنجاز أو تجهيز هذا المستشفى سيتم بالإعلان عن المناقصة في الأيام القليلة القادمة ـ إن شاء الله ـ وهي بشرى لكل سكان هذه الدوائر التي ذكرتها لابد أن أشير فقط أن هذا المستشفى الذي زاره السيد الوزير هو تحفة من بين عشرات بل مئات التحف التي ستخلد إسم فخامة رئيس الجمهورية.

شكرا لكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد خثير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.

أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدين الوزيرين اللذين قدما الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 12 ربيع الأول 1438
الموافق 11 ديسمبر 2016

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587